

دليل القيد في البورصة المصرية

مقدمة

تتيح البورصة المصرية سوقاً منظماً باللوائح والقوانين التي تتفق مع أحدث المعايير الدولية لقيد وتداول الأوراق المالية بما يمكن الشركات التي يتم قيدها من الحصول على التمويل الذي تحتاجه سواء من مستثمرين محليين أو أجانب سواء من خلال زيادة رأس المال أو من خلال إصدار سندات أو صكوك تمويل، وذلك بهدف التوسع في أعمالها.

وتتمثل أهمية قيد الأوراق المالية في البورصة المصرية، والممثلة في الأسهم والسندات والصكوك وحقوق الاكتتاب، في توفير مكان محدد يمكن المستثمرون والشركات المصدرة من تنفيذ عملياتهم نظام تداول إلى بالكامل.

وفي حين تعتمد الأسواق غير المنظمة والتي يطلق عليها خارج المقصورة على الاتفاق بين البائعين والمشتريين من خلال شركات السمسرة، فإن قيد وتداول الأوراق المالية من خلال البورصة المصرية، يتميز بالآتي:

- إمكانية تنفيذ أوامر البيع والشراء من خلال نظام التداول بصورة فعالة وعادلة.
- انخفاض نسبة المخاطر التي يمثلها الطرف المقابل، بالنظر إلى أن المشاركين في السوق خاضعون لرقابة كلا من الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة، وهم أعضاء بالبورصة.
- ارتفاع السيولة نتيجة نظام التداول الفعال.
- السعر العادل، والجودة في تنفيذ الصفقات.
- الرقابة على السوق لمنع التلاعبات.

وتعتبر البورصة المصرية من أقدم البورصات في العالم التي تقوم على أسس قانونية وفنية مستقرة، حيث تعد ملتقى للشركات المصدرة بالمستثمرين معاً وسط المجتمع المالي في الشرق الأوسط بما يساعد على جذب تجمعات رؤوس الأموال بشكل ملحوظ.

وبصفة عامة، فإن البورصة المصرية تعمل على تلبية احتياجات ومتطلبات الشركات المصدرة والمستثمرين على حد سواء، وسوف توفر مع مرور الوقت خيارات متعددة من الأسواق والأدوات المالية مثل وثائق صناديق المؤشرات.

وبذلك، تكون البورصة المصرية بوابة الشركة المصدرة نحو قاعدة متنوعة من المستثمرين المحليين والدوليين، بما يوفر الآتي:

- الانضمام لأكبر الشركات الرائدة في مصر وهي شركات مقيدة في البورصة.
- تنوع الأدوات المالية- حيث يمكن للشركة المصدرة والمستثمرين تنويع مصادر تمويلهم ومحافظهم الاستثمارية من خلال الاستثمار في أسهم الشركات المقيدة، ومستقبلاً في السندات أو الصكوك أو حقوق الاكتتاب وكذلك في صناديق المؤشرات المتداولة في البورصة.

- توفر سوق تتسم بالسيولة للأدوات المالية التي تصدر في كلا من السوق الأولى والثانوي.
- توفر البورصة منصة تكنولوجية تعمل وفق معايير عالمية مستخدمة في مجال الأسواق المالية.

تفيد الشركة في واحده من أفضل البورصات في العالم.

كيف يتم قيد شركتك بالبورصة المصرية؟

تتطلب عملية القيد بالبورصة سلسلة من الاجراءات وتنقسم الى ثلاثة مراحل اساسية اولها الاعداد للقيد وتجهيز المستندات المطلوبة وتقديمها للادارة المختصة بالبورصة وتتوافر لدى البورصة قائمة من وكلاء القيد المتخصصين في مساعدة الشركة في كيفية انهاء اجراءات القيد بالبورصة ، وفي حالة تفضيل الشركة لتقديم طلب القيد من خلال مفوض لديها دون الاستعانة بوكلاء القيد فان فريق عمل متخصص في شئون القيد بالبورصة المصرية جاهز لمعاونه الشركة في هذه المرحلة وما يليها من مراحل، ثم ثانيا تأتي مرحلة الطرح للتداول بالبورصة ونشر تقرير افصاح بغرض الطرح بعد مراجعته وتنفيذ الطرح بالبورصة ، ثم تأتي المرحلة الثالثة والاخيرة وهي تداول اسهم الشركة في احد اسواق البورصة ، وتجدر الاشارة الى انه من المحتمل ان تكون هناك تحديات بالنسبة لهذه العملية ، الا ان الشركة يمكنها التغلب على هذه التحديات من خلال الدعم الفني المتمثل في النصح والارشاد والاستشارات الذي تحصل عليه من ادارة البورصة بما لديها من متخصصين على مستوى فنى في هذا المجال اثناء مراحل القيد المختلفة.

هل تستوفى شركتك شروط قيد أسهمها بالبورصة المصرية؟

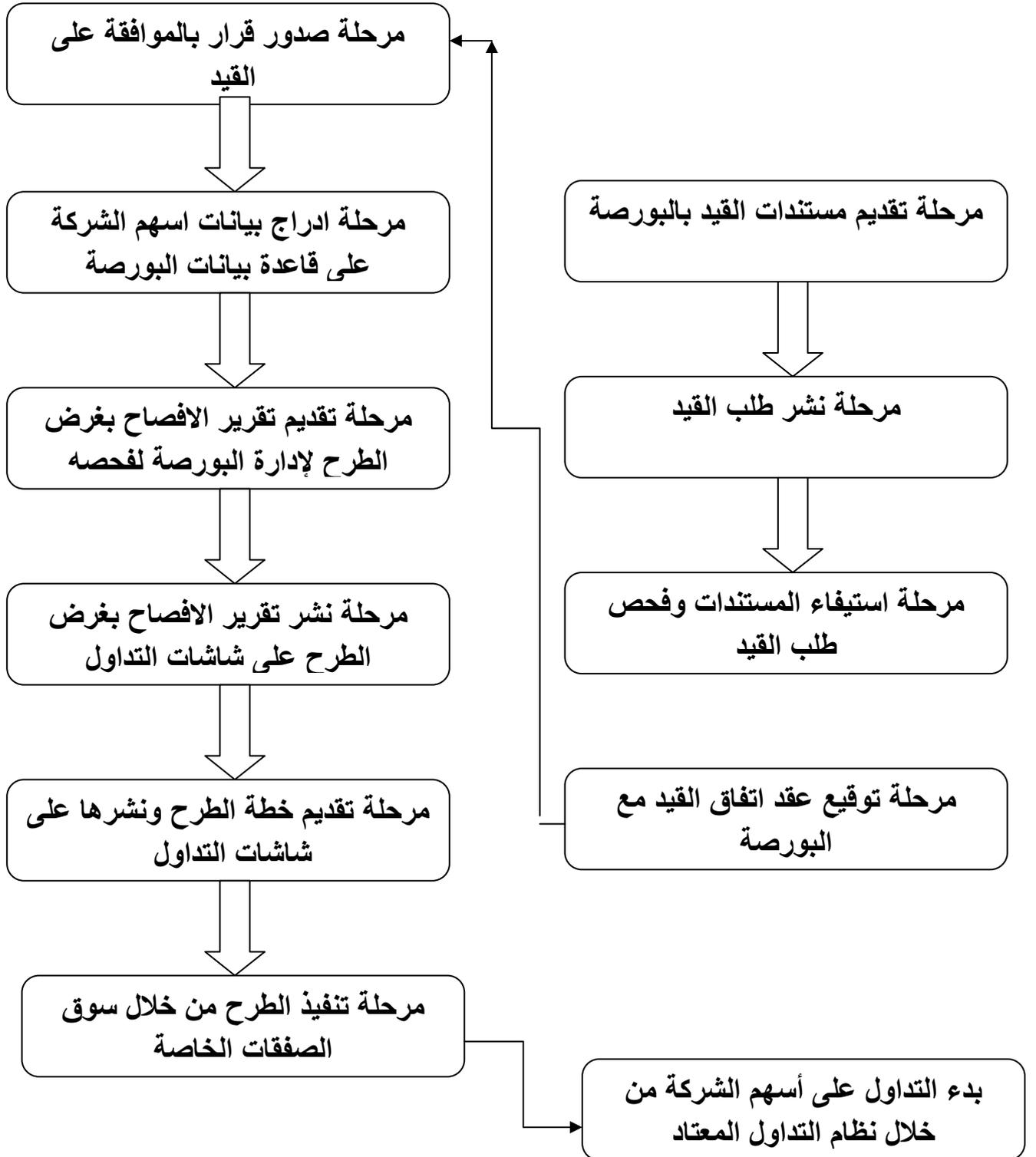
شركة مساهمه مصرية ويلزم ان تحصل الشركات العاملة في مجال الاوراق الماليه على عدم ممانعه الهيئة على تقديم طلب القيد	الشكل القانوني
أسهم اسمية عادية أو ممتازة ، نقدية او عينية	نوع الأسهم
أن يكون لدى الشركة قوائم مالية لسنة مالية كاملة سابقه علي طلب القيد.	سجل أداء الشركة
تعد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية ويراجعها مراقب حسابات الشركة وفقا لمعايير المراجعة المصرية	معايير المحاسبة والمراجعة
تعينه الجمعية العامة العادية للشركة من بين المقيدين في سجل مراقبي حسابات الهيئة.	مراقب الحسابات

يشرط للقيد تحقيق نسبة صافى ربح 5% من رأس مال الشركة المطلوب قيده	الحد الأدنى لنسبة صافى الربح
يجب ألا تقل حقوق المساهمين في آخر قوائم مالية سنوية سابقة علي تاريخ طلب القيد عن رأس المال المدفوع.	حقوق المساهمين
لا يقل عن 50 مليون جنية مدفوع بالكامل	رأس المال الممكن قيده
لا يقل عن 5 مليون سهم	الحد الأدنى لعدد الأسهم الممكن قيدها
لا تقل عن 10% جميعها حرة التداول	الحد الأدنى لنسبة الأسهم المطروحة للتداول
25% من أسهم رأس مال الشركة	الحد الأدنى للأسهم الواجب أن يحتفظ بها مؤسسي وأعضاء مجلس إدارة الشركة والمساهمين الرئيسيين بالشركة.
لا تقل عن سنتين ماليتين من تاريخ إجراء الطرح	فترة احتفاظ مؤسسي وأعضاء مجلس إدارة الشركة والمساهمين الرئيسيين بالشركة بأسهمهم
لا يجوز تداول أسهمهم قبل نشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وسائر الوثائق الملحقة بها عن سنتين ماليتين كاملتين لا تقل كل منهما عن اثني عشر شهراً من تاريخ تأسيس الشركة	فترة احتفاظ مؤسسي الشركة بما اكتتبوا فيه من أسهم في حالة قيد أسهم الشركة قبل إصدار قوائم مالية عن سنة واحدة على الأقل.
500 مساهم	الحد الأدنى للمساهمين
نشر تقرير إفصاح بغرض الطرح بالبورصة وفي حالة القيد قبل صدور قوائم مالية عن سنة مالية واحدة ، يلزم تضمينه افصاحات اضافيه حتى يمكن ان يتداول السهم الاصلى بازيد من المدفوع من القيمة الاسمية	الإفصاح المطلوب قبل الطرح
يجوز قيد أسهم الشركات المصرية والأجنبية بمراعاة الشروط الاضافيه لقيد الأسهم الأجنبية	جهة الإصدار الأجنبية
اللغة العربية واللغة الانجليزية	لغة القوائم المالية

<p>يجب الالتزام بقواعد قيد الشركات ، وكذلك قواعد التداول بالبورصة</p>	<p>القواعد واللوائح</p>
<p>يلزم ان تبرم الشركة طالبه القيد عقدا مع البورصة ينظم حقوق والتزامات كل منهما بما في ذلك الالتزامات المالية التي يتعين علي الشركة سدادها للبورصة لمخالفتها قواعد وإجراءات القيد أو نصوص العقد</p>	<p>عقد اتفاق القيد</p>
<p>يلزم خلو النظام الاساسى للشركة من أية قيود إتفاقية على تداول الأوراق المالية المطلوب قيدها.</p>	<p>القيود الاتفاقية والنظامية على تداول الأسهم</p>
<p>يلزم ان تكون أسهم الشركة مودعه بنظام الإيداع المركزي</p>	<p>الإيداع والقيد المركزي للأسهم</p>

***يمكنك الاستعانة بملف وكلاء القيد لمساعدة شركتكم للقيد**

رسم توضيحي لتسلسل عملية القيد



أهم مستندات قيد أسهم الشركة بالبورصة المصرية:

المستند	طبيعة المستند
<ul style="list-style-type: none"> • موافقة الهيئة على إصدار أسهم الشركة عند التأسيس وعند كل زيادة. • النظام الاساسى للشركة منشورا بصحيفة الاستثمار أو صحيفة الشركات وتعديلاته. • مستخرج رسمي حديث من السجل التجاري للشركة. 	<p>مجموعه المستندات القانونية التي تثبت وجود الشخصية الاعتبارية للشركة</p>
<ul style="list-style-type: none"> • صورة من التوكيل الرسمي الموثق من الممثل القانوني إلى المفوض بالتعامل مع البورصة لإنهاء إجراءات القيد. • طلب قيد موقع من الممثل القانوني للشركة وفقا للنموذج المعد لذلك. • توقيع عقد الاتفاق بين البورصة والممثل القانوني للشركة لقيد أسهم الشركة. • صور إيصالات سداد مقابل الخدمات ورسوم القيد. • نماذج القيد على مكاتبات الشركة ومختومة بخاتمها. • ما يفيد ايداع اسهم الشركة بنظام الإيداع والقيد المركزي. 	<p>مجموعه المستندات المرتبطة بتقديم طلب القيد بالبورصة</p>
<ul style="list-style-type: none"> • التقارير المالية عن سنه مالية كاملة سابقة على طلب القيد . • محضر الجمعية العامة العادية التي صدقت على آخر قوائم مالية معتمدا من الجهة الإدارية المختصة. • نسخه من محاضر الجمعيات العامة ومجالس إدارة الشركة السابقة المتضمنة أية تعديلات في رأس المال أو النظام الاساسى أو تشكيل مجلس الإدارة معتمده من الجهة الإدارية المختصة. • شهادة حديثة من مراقب الحسابات المقيد بسجل الهيئة موضح بها تطور رأس المال وأسلوب سداد كل إصدار. 	<p>مجموعه مستندات مرتبطة بالمركز المالي للشركة</p>

أهم مستندات طرح أسهم الشركة بالبورصة المصرية:

طبيعة المستند	المستند
<ul style="list-style-type: none"> • مكون من عدة أقسام رئيسية كما يلي: <ul style="list-style-type: none"> ○ البيانات العامة عن الشركة المطروح أسهمها. ○ بيانات الاتصال بالشركة ○ بيانات القيد بالإيداع المركزي والبورصة. ○ بيانات اعضاء مجلس الادارة ومساهماتهم . ○ عدد المساهمين ونسبة المشاركة فى رأس المال. ○ بيانات المؤسسين والمساهمين الذين يملكون 1% فأكثر والمجموعات المرتبطة. ○ نسبة الاسهم حرة التداول. ○ بيانات الطرح بالبورصة ○ بيانات المساهمين عرضى الاسهم للبيع. ○ موقف الاسهم من حيث التجميد سواء طبقا لمتطلبات القيد او وفقا لمتطلبات القيود القانونية على اسهم المؤسسين. ○ اسم مراقب الحسابات وبياناته ○ ملخص القوائم المالية للشركة (ان وجدت). ○ مضمون اخر تقرير لمراقب الحسابات (ان وجد). ○ اهم المؤشرات المالية للشركة وفقا للقوائم المالية. ○ افصاحات اضافيه يمكن تضمينها وعلى الأخص لو لم تنشر الشركة قوائم مالية عن سنة مالية واحدة على الأقل . • يلزم ان يعتمد كل صفحة من صفحات هذا التقرير الممثل القانوني ومراقب الحسابات والمستشار القانوني والمستشار المالي. • يلزم ان يرفق بتقرير الإفصاح كافة المستندات المؤيدة لكل ما ذكر بهذا التقرير. • يلزم ان يتم نشر هذا التقرير بعد قيد أسهم 	<p>تقرير الإفصاح بغرض الطرح</p>

طبيعة المستند	المستند
<p>الشركة وقبل تنفيذ الطرح بالبورصة.</p> <ul style="list-style-type: none"> ● علما بان سلامة محتوى هذا التقرير تكون على مسؤولية والمستشار القانوني والمستشار المالي والممثل القانوني ومراقب الحسابات. 	
<ul style="list-style-type: none"> ● يتكون من ما يلي: <ul style="list-style-type: none"> ○ تقرير المستشار المالي المقدمة ○ الملخص التنفيذي (نتائج التقييم وملخص نتائج الأعمال) ○ نبذه عن الشركة ○ نبذه عن السوق ○ أهم الافتراضات والأسس التي قامت عليها الدراسة. ○ القوائم المالية التقديرية (10 سنوات) ● جدير بالذكر ان مسؤولية صحة وسلامة محتوى هذا التقرير تقع على المستشار المالي والشركة. 	<p>دراسة المستشار المالي المستقل بالقيمة العادلة للشركة</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● تتضمن الهدف من الطرح ● الجدول الزمني لتنفيذ الطرح من خلال سوق الصفقات الخاصة بالبورصة. ● هيكل الملكية قبل وبعد تنفيذ الطرح ● يلزم ان تكون معتمده من الممثل القانوني للشركة. 	<p>خطة الطرح بالبورصة</p>